ملخص بحث: برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998

من اعداد الطالب: زنادرة شهاب

المقدمة

المبحث الأول ما هي برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي

1 مفهوم برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي

أسباب تبني الدولة برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي

التدابير العلمية للتعديل الهيكلي

المبحث الثاني الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل والاستقرار الهيكلي في الجزائر

1الآثار الاقتصادية للبرنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي في الجزائر

الآثار الاجتماعية لبرنامج الاستقرار والتعديل في الجزائر

المقدمة: قامت الجزائر بتبني برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي بسبب الأوضاع المزرية التي كانت سائدة آنذاك ولا تزال النتائج الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي تشكل جدلا واسعا لمختلف الاقتصاديين ومن خلال هذا نريد طرح الأشكال التالي كيف أثر برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي على الجانب الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر ما هو برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي ولماذا تبنته الدولة في الجزائر

المبحث الأول : ماهية برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي

المطلب الأول: مفهوم برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي يقصد بالتعديل الهيكلي او الاصلاحات الهيكلية مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد ويشار إلى هذه السياسات الى السياسات الاقتصادية الجزئية لأن هدفها الأساسي هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص مختلف التشوهات التي تعيق عمل الأسواق . برنامج الاستقرار 1994 -1995 هو برنامج إصلاحي بدأ في أفريل 1994 بسبب تدهور أسعار النفط في سنة 1993 و تراكم خدمة الدين الخارجي مما أدى إلى عدة ضغوطات مالية وآخرة خارجية مع مرور الزمن من بينها العجز المالي للمؤسسات المالية وارتفاع التضخم إلى 30% وكذلك ارتفاع حزمة الديون مما أوجبه على الدولة بالاتفاقة مع صندوق النقد الدولي لي إبرام برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994 1995 ثم جاء التعديل الهيكلي 1995 1998و الذي يتمثل في مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى الإصلاحات الاقتصادية ضمن البرنامج المسطر من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتقوم هذه السياسات على الحد من الطلب الاجتماعي في تقليص

الواردات ورفع الأسعار إلى تقليص العدد الخارجي وكذلك تعديل السياسات المالية المنعكس على التضخم وعجز ميزان المدفوعات والموجودات الخارجية الصافية للنظام المصرفي

المطلب الثاني : السبب تبني الدولة برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر والتي مرة بثلاث مراحل مرحلة انفجار الأزمة : حيث كان هناك عجز في تمويل البلاد بالمواد الأولية والنصف المصنعة وكذلك الأزمة البترولية سنة 1986 و إنفاض معدل النمو الاقتصادي والاستثمار وانخفاض مناصب الشغل وإنخفاض في معدلات الاستثمار وغيرها من المشاكل الاقتصادية مرحلة الإصلاحات الاقتصادية : هي الإصلاحات التي تمت سنة 1989 والتي تم فيها تعديل دستور الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية بإجراء تغيرات تمثلت في الخروج من الإشتراكية وحصر الملكية العامة في الثروات الطبيعية والتخلي عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية مرحلة الوضع الاقتصادي قبل الإصلاحات الاقتصادية : كان كارثيا.. حيث أظهرت الاحصائيات عدم تحقق النمو وانتعاش التنمية ولم يتم تحقيقة الانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق حيث زاد الوضع تأزما باتجاه مسار النمو السالب بانخفاض معدلات نمو سنة 1993 وهناك عوامل أخرى ساهمت في الوصول إلى هذا البرنامج الاستقرار - ارتفاع أسعار الفائدة التي تربط بين مجموعة من الدول النامية بما فيها الجزائر - الحماية الجمركية من حيث التحيز والتمييز بين منتجات الدول النامية والراس مالية -التضخم المستورد -تدهور شروط التبادل التجاري - سياسة الانفتاح الفاشلة في قطاع التجارة الخارجية -أعجز موازين المدفوعات - الأمن الغذائي حيث لا توجد توازن بين النمو السكاني والنمو في الإنتاج الغذائي - الفساد الإداري وهروب رؤوس الاموال إلى الخارج - فشل نمط التنمية وزيادة حدة البطالة ونقص كليتن لوجو هجرة الأدمغة

المطلب الثالث: التدابير العملية للتعديل الهيكلي إن مجموعة التدابير المكونة لي برنامج التصحيح الهيكلي يمكن حصرها في ما يلي : سياسة الموازنة تنحصر في جملة من التدابير يمكن تصنيفها في محورين رئيسيين المحور الأول : الضغط على النفقات العامة وتتم هذه العملية من خلال تخفيض في الانفاق العام الاستهلاكي والاستثماري رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاكي الواسع رفع الدعم عن منتجات الطاقة تقليص المساعدة الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام تجميد الرواتب و الأجور والحد من التوظيف في القطاع العمومي المحور الثاني زيادة الإيرادات العامة وذلك من خلال رفع أسعار السلع و خدمات القطاع العام زيادة الإيرادات الضريبية إجراء الاصلاحات ضريبية شاملة خوصصة مؤسسات القطاع العام السياسة النقدية وتحوي مجموعة من التدابير النقدية التي يمكن حصرها في الحد من نمو الكتلة النقدية وضع حدود أخرى لائتمان المصرفي زيادة سعر الفائدة إنشاء سوق النقد

الأجنبي سياسة تجارية وخارجية و ميزان المدفوعات تشمل تخفيض سعر العملة الوطنية تحرير المعاملات الأجنبية تحرير المعاملات الأجنبية من العوائق الإدارية والضريبية إلغاء الأساليب التميز بين القطاع العام والخاص

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لي برنامج التعديل الهيكلي

المطلب الأول:الآثار الاقتصادية

يحوي المؤشرات الاقتصادية الكلية وهي أربعة نسبة النمو الاقتصادي : إذا كان الهدف الأساسي هو زيادة النمو على أسس متين فإن الاقتصاد الوطني بعد فترة من الركود قد حقق معدلات نمو إيجابية نسبيا في بعض الأحيان . وبتدخل العوامل الخارجية حيث كان لها دور فعال حيث يمكن تلخيصها في : إعادة جدولة المؤسسات المالية والنقدية الدولية جرأة تحسين في معدلات خدمة الدين وسخاء مصادر الإقراض الأجنبية الإرتفاع المتزايد من ناحية الكمية المنتجة والأسعار كإرتفاع أسعار النفط تحسين الظروف المناخيه خاصة مع بداية فترة البرنامج الذي كان له دور فعال في تحسين المردود الفلاحي بالنسبة لل ميزانية العامة حيث سجل التحسين المستمر خلال فترة البرنامج او حتى بعد ذلك ثالثا بالنسبة لميزان المدفوعات فإنخفاض ضغط المديونية الخارجية كان لها نتائج جيدة على هذا الميزان بحيث خفظت خدمة الدين الخارجي و ارتفاع مخزون الدين الخارجي رابعا بالنسبة الاحتياطات الدولية : قد شهدت تحسن غير مسبوق وذلك نظرا للعوامل الخارجية المتمثلة في : إعادة الجدولة و تحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية نستخلص في ما سبق أن نتائج برنامج التعديل الهيكلي كانت في مجملها إيجابية رغم المساهمة السلبية إلى القطاع الصناعي في الإنتاج المحلي الأجمالي بسبب الصعوبات التي عرفها القطاع

المطلب الثاني: الأثار الاجتماعية نركز فيه على مجموعة من المؤشرات الأساسية منها البطالة : حيث عرفت تزايدا مستمرا خلال سنوات البرنامج بسبب عملية التسريحة الجماعي نظرا لي إعادة الهيكلة الصناعية ثانيا تطور الانفاق العام على قطاع التربية والصحة بحيث منخفظة نفقات تيسير قطاع التربية بسبب إرتفاع أسعار الأدوات المدرسية مع تراجع الدخل الفردي اما بالنسبة لقطاع الصحة العمومية وهي الأخرى ساهمت في إنخفاض ميزانية الدولة من 5.5% إلى 3.1% مما أدى إلى تدهور كبير للخدمات المقدمة من القطاع ثالثا : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ولقد شاهدنا هذا المؤشر تراجعا ملحوظا من 1822.8 دولار سنة 1993 إلى 1596 دولار سنة 1997 مما يدل على الصعوبات الكبيرة للاقتصاد الوطني وفي الأخير نقول أن البرنامج التعديل الهيكلي في الجزائر 1994-1998 كان في صالح الجانب الاقتصادي على غرار الجانب الاجتماعي الذي شهد تراجعا واضحا فيه